**جامعة الانبار**
**كلية القانون والعلوم السياسية**
**قسم العلوم السياسية**
**المقرر الدراسي: الفكر السياسي القديم والوسيط**
**استاذ المادة: م.م ايسر عويد محمد**

**المحاضرة الحادية عشر:**

**ـ ابرز الانتقادات والمآخذ التي وجهت لكتاب الجمهورية لأفلاطون :**

اذا كانت الجوانب السابقة المختلفة تشكل بمجموعها الأركان المهمة لمعالجات افلاطون الفكرية كما وردت في كتاب الجمهورية ، فهل هناك من مآخذ أو انتقادات توجه إلى هذه الافكار التي تضمنها الكتاب المذكور ؟

تتلخص أبرز الانتقادات الموجهة إلى جمهورية أفلاطون بالآتي:

١- ان افلاطون كان رجلا خيالياً . فآراؤه كانت ذات طابع خيالي بل خرافي ، وان الدولة المثالية التي رسم على الورق صورتها تمثل أمام الأنظار صورة رائعة ، ولكن على الورق فقط . هذه الآراء ، بعبارة أخرى ، كانت مجرد احلام نسج بساطها من خيوط من كلام .

لقد ادرك افلاطون هذه الحقيقة في مرحلة مشيبه لذلك نجده يعدل عن نظريته هذه بصدد الدولة المثالية ، وذلك بعد الذي أصابه من خيبة الأمل وما ذاقه من مرارة الفشل حينما حاول ان يقيم ( في سيراكيوز ) تلك الدولة المثالية التي الملك الفيلسوف غير المقيد بقانون .

٢- أن الحاكم المطلق لا يمكن أن يكون حاكماً مثالياً . فاعتقاد افلاطون أن حكومة يسيطر عليها فرد مطلق السلطان يمكن أن تكون حكومة صالحة أو مثالية لا يمكن التسليم به مهما بلغ ذلك الفرد ( الحاكم ) من العلم والفضيلة ، لأن الحاكم لا يمكن ان يكون حاكما صالحا ما لم يكن يدين بمبدأ سيطرة احكام القانون على تصرفاته الناتجة عن افعاله . ويبدو انه قد فات على افلاطون أن ليس هناك ما هو أشد خطراً على أمة بل وعلى

الحاكم نفسه من منح ذلك الفرد الحاكم سلطة مطلقة ، طالما أن السلطة مفسدة ، وان لها ( السلطة ) نشوة تعبث بالرؤوس .

٣- اغفال افلاطون الموهبة السياسية ، فقد تكلم ، فقط عما يجب ان يكون عليه الحكام من علم وفضيلة وتناسي الموهبة السياسية التي هي في مقدمة ما يجب أن يتصف به الحاكم من مزايا ، أن هذه الموهبة – شأنها شأن الموهبة الفنية او الادبية – تولد مع الانسان ، فمن لم تولد في نفسه فلن يغرسها التعليم فيها ، وان كان التعليم يغذيها ، اذا ولدت ، وينميها .

٤ – اغفال افلاطون تقرير فترة انتقال : فقد فات عليه أن يرسم صورة لفترة انتقال يجيء اجتيازها قبل بلوغ تلك الصورة من الدولة المثالية ذات الصبغة الشيوعية. وهو أمر لم يتجاوزه كارل ماركس كا هو معروف .

ولابد من كلمة اخيرة تقال حول كتاب الجمهورية والآراء التي وردت فيه . هذه رانه اذا كان افلاطون قد رأى ( في هذا الكتاب ) تعارض بين وجود القوانين وحكمة الفيلسوف العادل ، فإن تمرسه بتجربة سيراكوز واحتمالات تدهور النظام المثالي الذي خطط له في خياله نحو حكم الاستبداد والطغيان ، قد أوصلاه الى آراء اكثر واقعية في كتابه ( السياسي ) حيث عاد الى التقليد الاغريقي في المناداة بضرورة وجود القوانين كحماية للمجتمع ضد أية فرصة يستطيع فيها حكام يفتقرون إلى الفضيلة ، وتعوزهم المعرفة من أن يصلوا إلى مقاليد السلطة ليس معنى هذا أن افلاطون يتراجعه إلى التقليد الاغريقي في التمسك بالقوانين قد رفع شأن هذا النظام إلى مستوى حكم الفيلسوف ، وانما جعل منه درجة تليه في المرتبة . فليس هناك قانون أو تشريع وضعي يفوق المعرفة وما ينتج عنها من حكمة .

## المبحث الثاني : افلاطون – السياسي

بعد أن تم التطرق لابرز الانتقادات التي وجهت لكتاب الجمهورية فإن أفكار أفلاطون وإجاباته عن الأسئلة المتعلقة بظاهرة السلطة السياسية قد انقسمت إلى مجموعتين ثبتت الأولى منهما على حالها ولم يطرأ عليها التغيير ، كما هو الأمر مع رأيه **بشأن الأصل الإنساني الإرادي للسلطة السياسية وشرعيتها ، بينما تغيرت أفكاره الأخرى وطرات عليها تعديلات كانت جزئية أحياناً وكلياً أحيانا أخرى** . إذ بعد أن صاغ أفلاطون في الجمهورية تصوره للمدينة المثالية

الفاضلة الخاضعة لنظام حكم الفيلسوف العادل الذي لا يخضع إلا لقانون العقل ، **وجد أن هذا النظام وإن كان أكثر الأنظمة مثالية وفضيلة ، لكنه متعذر التحقيق في الحياة الواقعية . لذلك فقد وضعه جانبا بإدراجه له ضمن النظم غير القابلة للتحقق في العالم الإنساني ، وتوجه نحو العالم الواقعي للبحث فيه عن الأنظمة القابلة للتطبيق عملياً** ، وسبل تحسينها وتقليل سلبياتها وشرورها ، ملاحظا أن القوانين خير تلك السبل من حيث قدرتها على تنظيم حياة المجتمع ، وإخضاع الأفراد ، ومنع تعسف الحكام وطغيانهم واستبدادهم ، منسجما في نوجهه القانوني الجديد هذا مع التراث التشريعي الدستوري للمجتمع الإغريقي وتقاليده . ولكنه لم يتخل ، على الرغم من ذلك ، عن إيمانه بالأفضلية المطلقة لحكم الفيلسوف العادل ، إذ ليس ثمة في اعتقاده من نظام أو قانون أو تشريع إنساني يمكن أن يوازي المعرفة الكاملة ( الفلسفة ) أو يماثلها فيما ينتج عنها من خير وعدل وفضيلة ، لكنه نظام حكم متعذر التحقق وليس من سبيل لتعويضه في حياتنا الإنسانية إلا بأقرب النظم إليه ، وأقدرها على تجسيد خصائصه الإيجابية وهو نظام السلطة الخاضعة للقانون من حيث إن القانون أقرب منتجات العقل إلى الفلسفة لأنه حكم العقل المجرد عن الهوى ' ، وهذا ما عكسته آراءه الجديدة في كتابيه " السياسي / رجل الدولة " و " القوانين الذين طور فيهما أفكار كتابه " الجمهورية " بشأن الدولة المثالية الفاضلة ونظامها القائم على حكم الفلاسفة أو تفلسف الحكام ، محافظاً على منطلقاته السياسية المثالية بشأن أفضلية حكم الفلاسفة وأنموذجيته ، ومقتربا من واقعية الحياة الإنسانية بالبحث فيما هو قابل للتطبيق من أفضل النظم السياسية العملية وعناصر أفضليتها . وكان كتاب السياسي مرحلة النضج والتطور الأولى و تجسيدا لهذه المثالية – الواقعية وتأسيسا لفكرها السياسي

كتاب السياسي او ارجل الدولة ، محاورة فكرية يحاول افلاطون من خلالها أن يغطي ذلك المأخذ الذي سجل على نظريته السياسية ( إستبعاد القانون كلياً من الدولة المثالية الحكومة من قبل الملك الفيلسوف التي تضمنها كتابه الأول : الجمهورية .

في كتاب و السياسي ، يركز افلاطون على نقطتين أساسيتين أولاهما تتعلق بتحديد موقع القانون في الدولة ، وفيما اذا كان الحكم الشخصي خير للعالم الذي نعرفه أم الحكم الدستوري غير الشخصي ؟ حكم الفرد أم حكم القانون ؟ اما النقطة الثانية فتنصب على توضيح الاشكال المختلفة لنظم الحكم .

**أولا – موقع القانون في اطار الدولة :**

حين يعالج افلاطون مكانة القانون في الدولة ينطلق ، ابتداء ، من تعريف السياسي أو رجل الدولة فيؤكد أن **السياسي هو عالم خبير مختص يمارس فنه على مجتمع بأكمله مؤلف من غير الخبراء** ، انه فنان اكبر مؤهلاته المعرفة وهو يشبه الراعي الذي يسوس قطعاناً من البشر ويدبر أمرها . هو رب الأسرة الذي يدير شؤونها لخير افرادها جميعاً ، هذه المشابهة بين مهمة السياسي ومهمة رب الأسرة – باعتبار أن كلا منها يعمل الصالح الجماعة فبقدر ما يعمل رب الأسرة لمصلحة أفراد أسرته بعمل السياسي لمصلحة المجتمع ككل – لم يجد القبول عند ابرز فلاسفة الاغريق اللاحقين ( أرسطو ) من منطلق كون طبيعة الأسرة تختلف تماما ، عن طبيعة الدولة .

كما أن تشبيه الدولة بالأسرة يعني التسليم بنظرية الحكم المطلق ، اذ مؤدى هذا التشبيه أن يخضع جميع المواطنين للسياسي ، رئيس الدولة ، خضوعا تاما كما يخضع افراد العائلة لرب الاسرة . ثم يتساءل افلاطون بعد ذلك عن أهمية القانون ويرى أن الفيلسوف قادر ، بما يملكه ومعرفة وقدرة ، على تفهم الأمور السياسية ، وعلى اصدار الأوامر والحلول المتطلبة الكل حالة من الحالات التي يستوجب لها الأمر تنظيما . واذا كان الأمر كذلك فما الداعي ، إذن ، أن نقيد الفلاسفة بقيود القانون ، وما دامت السلطة ستوضع بأيدي أهل المعرفة ( الفلاسفة ) فرضاء المحكومين أو عدم رضائهم لا ينال من شرعية السلطة ، لأن ممارستها ( السلطة ) ستكون عاقلة وحكيمة ، ومن تلزم المواطنين ولو رغما عنهم ، ويقدم لنا ( افلاطون ) في هذا الشأن مثالا فيقول : وبناء على ذلك تكون دعاوى رضاء الرعية وقانونية الحكم أمرا مشكوك فيه . فبالرجوع إلى الفنون الأخرى خاصة فن الطب – نجد أن الطبيب هو دائم ذلك المعالج سواء أكانت معاملته لنا برضانا أو على العكس من ذلك . فاذا جرحنا أو عالجنا بالنار أو تسبب لنا في آلام وصراخ ، وسواء إتبع في هذا قواعد مكتوبة أو لم يتبعها ، فإنه طبيب طالما أدى علاجه إلى استعادة أجسادنا لصحتها . وكذلك يكون نظام الحكم الصالح . حيث بحكم أولئك الذين يملكون فن الملك : سواء حكموا بموجب القوانين أو بدونها ، وسواء رضي المحكومون او اعترضوا ، طالما ادى نظام الحكم هذا إلى صلاح الجسد السياسي ، ولا يهم كثيرة أن كان هؤلاء الحكام يحققون هذا الهدف عن طريق قتل البعض ونفي البعض الآخر فتنخفض كثافة سكان

الدولة ، أو عن طريق جلب مواطنين من الخارج لزيادة تلك الكثافة ، ويترتب على ربط السلطة بالمعرفة ، كذلك ، أن السلطة عند أفلاطون لابد أن تكون تقديرية مطلقة لا تخضع لقانون ، لأن القانون لا يمكن أن يسمو على العقل .

**ثانيا- نظم الحكم:**

حين يتناول افلاطون موضوع نظم الحكم بالبحث يبتعد قليلا عن ذلك الموقف الذي سبق وان اتخذه في الجمهورية . وهنا لابد من الانتباه إلى حقيقتين أساسيتين : **أولهما أن الدولة المثالية قد استبعدت نهائيا من عداد الدول المستطاع تحقيقها . وثانيها أن الديمقراطية قد خصت برعاية أكبر في السياسي ، عنها في الجمهورية .**

في كتاب « الجمهورية ، لم يعن افلاطون مطلقا أو لم يعنه إلا قليلا تقسيم الدول . فنجده يضع الدولة المثالية في القمة والدول الواقعية مرتبة كأدوار متعاقبة يتولد الواحدة منها عن فساد الأخرى : فالتيموقراطية هي مظهر انحلال الدولة المثالية ، والأوليكارشية هي مظهر انحلال التيموقراطية ، والديمقراطية تنشأ عن فساد حكم الأقلية ، كما تظهر الحكومة الاستبدادية عند فساد الحكومة الديمقراطية .

**أما في السياسي ، في محاولة لوضع تقسيم اكثر احكاما . ويتلخص هذا التقسيم كالآتي.**

١- **الدولة المثالية** : التي يرأسها الحاكم الفيلسوف وتتميز عن جميع أشكال الدول الواقعية بأن الحكم فيها للمعرفة ، وأن لا حاجة فيها للقانون .

وهي دولة آلهية لا يتيسر وجودها في هذه الدنيا . في بعبارة أخرى : الدولة الكاملة ذات المعرفة الكاملة المتحررة من معوقات القانون ، وشي خارج كل مخطط وفوق كل مخطط .

٢- **الدولة الزمنية** : وهي ستة انواع، معيار التمييز بينها هو مدى التزامها بالقانون من عدمه، وبالتالي هناك ثلاث صور من الحكم تتقيد بالقانون ، وثلاث صور اخرى غير مقيدة به . ويوضح افلاطون ذلك كما في ادناه:

أ- **دول مقيدة بالقانون** : القوة الموجهة فيها في المعرفة المعبر عنها بالقانون ونماذجها :

١- **الملكية** : حكم الفرد المقيد بالقانون ، وهي افضل انواع الحكم الزمني .

٢- **الأرستقراطية** : حكم القلة الملتزمة بالقانون، وهي الدولة الثانية من حيث سلم الأفضلية .

٣- الديمقراطية الدستورية : حكم الكثرة المعتدلة الملتزمة بالقانون ، وهي اسوأ انواع الدول القانونية لكنها في نفس الوقت ، افضل من أي دولة غير قانونية .

ب - **دول غير مقيدة بالقانون** . القوة الموجهة فيها تكون جائرة ومتعسفة وغير ملتزمة بالقانون ، نماذجها:

١- **الاستبدادية** : حكم الفرد غير الملتزم بالقانون وهي اسوأ انواع الدول .

٢- **الأوليكارشية** : حكم القلة غير الملتزمة بالقانون وهي تندرج بعد أسوأ أنواع الدول.

٣- **الديمقراطية غير الدستورية** : حكم الكثرة المتطرفة الجائر ، وهو اقل خطرا من الدولة الاستبدادية والاوليكارشية .

التقسيم السابق وترتيب القيم المقترح ، هنا ، يبين أن تغيرا محسوسا قد طرا على موقف افلاطون السياسي : فهناك قدر من الواقعية أكبر مما جاء في و الجمهورية ، لكن ليس معنى هذا أن المثالية قد اختفت تماما ، بل أنها قائمة الى جانب تقدير واقعي أكبر للسياسية الفعلية ، وتسليم جديد بالفضيلة التي يمكن أن توجد في الدولة الثانية للنوع الافضل .

فالديمقراطية كنموذج للحكم احتلت موقفا متدنيا . فقد تحددت هنا ، بكونها اسوأ انواع الدول القانونية ، رغم أنها ، في نفس الرقت ، أفضل ( أو اقل خطورة ) من غير القانونية . أن هذا التحول لا يعني ان افلاطون يرى في الديمقراطية نظام فاضلا ، **فرأيه ينصب على مسألة تركيز السلطة والقدرة على فعل الخير أو الشر في ضوء ما أذا كانت الدولة قانونية او غير قانونية** ، وهكذا فإن الحكم القانوني القائم على حكم الفرد بصبح هو الافضل ، بينما الحكم الذي يسيره الفرد غير الملتزم بالقانون هو أسوأ أنواع الحكم المحتملة .

وعلى أية حال فإن الديمقراطية ، بشكليها ، أعتبرت ، من قبل أفلاطون ، أفضل من النظم الأوليكارشية التي وضعها فوق الديمقراطية في « الجمهورية ، وهذا تغير له دلالته . ان ذاكرة افلاطون مازالت تعي الأيام التي اودت فيها دولة ديمقراطية بحياة نبي المعرفة .

ما يجب الانتباه اليه ان افلاطون ، في كتابه هذا (السياسي) ظل متيقنا من فرضيته حول عدم كمال الأفراد ، وأن القانون هو المقوم الذي لا غنى عنه والذي من دونه لا يمكن كبح الجشع الناجم عن الحكم . ان ولاء افلاطون لمبدأ حكم الفلاسفة الحكماء ، رغم ذلك ، ظل ملموسا في كتاب السياسي : غير أن انفعالات الجمهورية قد خفت، ومن ثم مهد ، أفلاطون ، الطريق لظاهرة الاعتدال السياسي التي برزت ، بوضوح ، في الكتاب الثالث ( القوانين )

من كل ما تقدم نجد أن افلاطون قد أكد مجددا ولاءه الفكري المثالي لنظام حكم الفلاسفة بعد أن وضعه في دائرة مثالية خيالية تجعله غير قابل للتطبيق في الحياة الإنسانية ، بينما منح ولاءه العملي الواقعي لأنظمة الحكم الإنسانية باحثا عن أقرب هذه النظم إلى حكم الفلاسفة وأكثرها شبها به . لقد رفض أفلاطون في الجمهورية " واستبعد كل أشكال السلطة السياسية وأنواع أنظمة الحكم مقدما نظام سلطة الفلاسفة الحكماء كنموذج مختلف عنها تماما ومتعارض معها كليا ، **لكنه عاد في السياسي " ليطرح تساؤلا جديدا يقارن فيه بين حكم الفرد وحكم القوانين ، ويتساءل أيهما هو الأفضل والأكثر خيرا ؟ وتأتي إجابته عن هذا التساؤل مشروطة ، فإذا كان الفيلسوف هو الحاكم ، فحكمه الأفضل والأكثر خبرة لأنه لا يحتاج إلى القوانين للتمييز بين الخطأ والصواب ، الخير والشر ، طالما أن عقله الكامل قادر على ذلك ومؤهل له ، فهو الطبيب الذي يشفي المريض ، سواء عرف المريض ذلك أم لم يعرفه ، أراده أم لم برده . ولكن هذا النظام غير موجود في الواقع ، وإن وجد ففي العقل وتأملاته فحسب لأنه دولة مثالية خيالية لا يتيسر وجودها في حياة الإنسان ، فهي دولة كاملة ذات معرفة كاملة تحررها معرفتها من قيود الحاجة إلى القانون ، لذلك فهي خارج وفوق كل مخطط إنساني واقعي ، أما أفضل نظام بديل فهو النظام القائم على حكم القوانين لأنه الأقرب إلى نظام حكم الفلاسفة من حيث قدرته النسبية على التمييز بين الخطأ والصواب مما يجعله أفضل أنواع الأنظمة الزمنية الواقعية .**